

دور ومستقبل الخطابين اليميني الديني واليساري العلماني على الساحة السياسية بعد سقوط الأنظمة الدكتاتورية *

(العراق كمثال)

الدكتور صادق إطيّمش

أثار بروز الإسلام السياسي بشكل أدى إلى صعود أحزابه إلى قمة سلطة الدولة في كثير من المجتمعات التي اسقطت دكتاتورياتها ، كثيراً من الجدل حول اسباب ونتائج هذه الظاهرة التي تبلورت مؤخراً في المجتمعات العربية على وجه الخصوص . وفي هذه الحالة لا بد لنا من التطرق بإسهاب إلى هذه الظاهرة التي تكاد تكون جديدة في كثير من هذه المجتمعات.

كما انه لا بد من التطرق إلى دور قوى اليسار في مثل هذه المجتمعات التي اختلفت ادوارها على المسرح السياسي العربي بين الإنفتاح والإنحسار .

لا بد لنا في بداية الأمر من الإتفاق على تعريف المفردات التي نتعامل معها في هذا الموضوع . فحينما نشير إلى الخطاب الديني فإننا لا نعني به الدين بأي حال من الأحوال. إن ما نعنيه هنا هو تلك الوسيلة الخطابية الشفهية والتحريرية المقروءة والمسموعة والمرأية التي تسلكها القوى السياسية التي تجعل من التعاليم الدينية وسيلتها للوصول إلى السلطة السياسية ، بعد تأويل هذه التعاليم وتفسيرها بما يخدم هدفها السياسي هذا، وحسب ما يتفق وتحقيق هذا الهدف عبر تشكيل احزاب سياسية باسماء دينية . أي انه إستغلال للدين ضمن خطاب قد يلجأ إلى العنف والإرهاب لدى كثير من فصائله التي تجتمع تحت قبة الإسلام السياسي . لذلك يجب التفريق بوضوح بين الدين كتعاليم ثابتة وبين الخطاب الديني كتوجه سياسي مليئ بمتغيرات السياسة اليومية .

أما ما نقصده باليسار فهو تلك الفلسفة التي تتبنى موقف سياسي معين يخضع للظرف الذي يعمل به هذا اليسار . فهناك احزاب يمينية قد يشكل بعض أجنحتها تصورات تذهب ابعد مما تخطط له سياسة الحزب العامة . وقد يكون هذا الإبتعاد أكثر إنحيازاً للإتجاه المحافظ فيكون على هذا الأساس يمين اليمين أو قد يكون هذا الإبتعاد أكثر إنحيازاً للإتجاه الليبرالي فيكون على هذا الأساس يسار اليمين . وهكذا يجري

التصنيف الذي تتحكم به شروط الساحة السياسية الذاتية منها والموضوعية فيصبح بذلك نسبياً وليس مطلقاً . وما نراه اليوم على ساحتنا السياسية العراقية والإقليمية يصب في هذا الإتجاه الذي نجد فيه أحزاباً على قمة السلطة تنحى بالبلد صوب توجهات متخلفة عن الركب الحضاري العالمي لا يمكن ان تصب إلا في فلسفة التخلف العلمي والثقافي ، لا بل والدعوة الصريحة التي يوجهها بعضهم إلى نظام الخلافة ، وكل ما يتعلق بذلك من إنتهاكات لحقوق الإنسان بالأخص حقوق المرأة والطفل . إن الوقوف على الجهة المعاكسة لهذا التيار والعمل على إيقاف زحفه يمثل فلسفة ليبرالية تحررية وبالتالي موقفاً يسارياً لا يمثله حزب بعينه او مجموعة بذاتها ، إذ ان الموقف هذا هو اكبر بكثير من أن يمثله حزب بمفرده او حركة بذاتها . وبعبارة اخرى مختصرة نستطيع ان نقول ان كل مؤمن بالمبادئ الحقبة للديمقراطية ويسعى لتطبيقها دون خلق اية مبررات لخنقها هنا او هناك ، يمثل هذا اليسار العراقي أو الإقليمي الذي يقف بمواجهة المد المتسلق على الدين والذي يدعي الديمقراطية نفاقاً (او تقية) والساعي إلى إبعاد العراق والمنطقة برمتها عن كل ما يساعد على التقدم والتطور .

لذلك لا يمكننا ان نتصور إمكانية إستغناء حركة التغيير في اي قطر يرزخ تحت نير الأنظمة القمعية، عن القوى اليسارية بمختلف تنظيماتها الحزبية والمهنية . والسبب في ذلك واضح جدا ويتجلى بوقوف الفكر اليساري الديمقراطي في كل نشاطاته في مواجهة القمع والتسلط وفي الدفاع عن حقوق الجماهير المضطهدة والنضال الدائب في سبيل الحصول على ما تستحقه من مكتسبات سياسية وثقافية واقتصادية واجتماعية . أما مدى وكيفية تعبير قوى اليسار الديمقراطي هذه عن نشاطها في ميادين النضال المختلفة فذلك امر يتطلب الدقة العلمية والموضوعية في تعريف قوى اليسار هذه إستناداً إلى برامجها المطروحة ومدى إرتباط هذه البرامج بالقدرات والإمكانات الذاتية والموضوعية التي تمر بها الحركة السياسية عموماً في هذا البلد او ذاك اولاً ، والحالة التي تجد الحركة اليسارية الديمقراطية نفسها فيها والتي تؤهلها للتعامل مع هذه القدرات والإمكانات ثانياً . أي ان المتابع لنشاط القوى اليسارية ينبغي ان يمتلك القدرة الكافية للتفريق بين الغث والسمين في هذا اليسار ليخرج بنتيجة علمية تسمح له التمييز بين المغالاة والواقع ، بين القفز على المراحل والتعامل معها .

لم يختلف هذا الوضع في الهبات الجماهيرية التي إنطلقت بوجه الدكتاتوريات الجاثمة على هذه الجماهير منذ عقود من الزمن وسوف لن يختلف ايضاً فيما سيأتي من هبات

وانتفاضات أخرى ينتظرها ما تبقى من الجبايرة الذين لا مستقر لهم غير مزبلة التاريخ.

التوجه الفكري الوطني العام بما يتضمنه من أنفاس يسارية تقدمية كان ، بدون اي شك ، حاضراً في إنتفاضات الجماهير على الأنظمة العربية الدكتاتورية . لقد برز ذلك من خلال الشعارات التي إختلفت بشكل جذري عن تلك التي تطرحها قوى الإسلام السياسي كلما رفعت راياتها لتستغل هذا الموقف او ذاك لتعلن عن محدودية بعدها الفكري الذي لا يتجاوز شعارات بالية تخرج بها وتردها دون ملل كل مرة بالرغم من قناعة البعض من هذا التيار بعدم إمكانية تحقيق ما يدعون إليه في شعار كشعار " الإسلام هو الحل " أو " لا حكم إلا لله " أو " العودة إلى الخلافة " أو الشعارات التي إنطلقت من مبدأ " كلمة حق أريد بها باطل " والتي جعلت سياسة أمريكا الإستعمارية والصهيونية العالمية العنصرية شماعات تعلق عليها كل إخفاقات وانحطاط المجتمعات الإسلامية التي شكلت خزعبلاتهم التي ينشرونها على الناس دوماً أهم الأسباب التي أدت إلى تدهور وانحطاط هذه المجتمعات التي اصبحت اليوم عالية على العملية الإنتاجية العالمية التي لا تساهم هذه المجتمعات فيها ، بعد ان تحولت إلى مجتمعات إستهلاكية بحتة تعيش على ما ينتجه الآخرون .

لا لم يجر بادئ ذي بدء طرح مثل هذه الشعارات البالية في الإنتفاضات الجماهيرية ، بل كانت السمة الغالبة لها تصب في المجرى الوطني الساعي إلى " إسقاط النظام " و " سلمية ... سلمية " و " الحرية والديمقراطية والعدالة الإجتماعية " و " الإنتخابات الحرة " و " إرحل ... إرحل " و " الدولة المدنية " وغير ذلك الكثير من الشعارات التي توحى بما لا يقبل الشك بمساهمة قوى اليسار الديمقراطي بين هذه الجماهير الثائرة وتأثيرها على مسيرتها من خلال الفكر الذي مثلته ودعت إليه ورفعته كشعارات تبنتها الجماهير المنتفضة . وقد يجري الإستمرار في هذه الثورات ، حتى بعد ان حققت بعض مكاسبها ، إذا ما سجلت الجماهير إنحرافاً واضحاً بتحقيق اهدافها او الركوب عليها من قبل القوى التي لم تساهم بإشغالها كقوى الإسلام السياسي مثلاً . كما يجري في مصر في الوقت الحاضر من رفع لشعارات " الثورة مستمرة " .

إن المنتبغ للحقب التي مر بها تطور العمل السياسي ضمن الأنظمة التي تبنتها المجتمعات العربية يخرج بنتائج قد تساعد على فهم الوضع الذي آل إليه اليسار بشكل عام تحت هذه الأنظمة .

السمة الغالبة ، بل والأساسية ، التي تتسم بها الأنظمة القمعية عموماً ، عربية وغير عربية ، هي سمة التشبث بالبقاء على قمة السلطة والإلتصاق بكرسي الحكم مهما كلف ذلك من هدر للأرواح والأموال والإمكانات ، ومهما كانت نتيجة ذلك على البلد. ولغرض تحقيق هذا الهدف تسعى القوى الحاكمة في هذه الأنظمة ، إلى جانب توظيفها لكل ما تملكه من الأساليب القمعية ضد مناهيها ، إلى التهادن مع بعض القوى السياسية العاملة على الساحة والتي تجد فيها فسحة من المشتركات التي تؤمن لها إسناد هذه القوى جماهيرياً من جهة ، مقابل إشعار هذه القوى السياسية بدعم السلطة لها من جهة أخرى . لقد جرت هذه المهادنات والمناورات مع كل القوى السياسية التي غلب عليها الفكر المتردد المهادن . إذ كانت هناك القوى التي إدعت الديمقراطية وتبني أفكار الحرية والليبرالية وحتى الاشتراكية أحياناً ، إضافة إلى القوى ذات التوجهات الدينية الإسلامية ، التي تهادنت في هذه الحقبة التاريخية أو تلك مع الحكومات القمعية ، فاستطاعت بذلك ان تؤسس ، وبكل حرية أحياناً ، لعملها الجماهيري الذي إكتسب طابع الإرتزاق من العمل السياسي أكثر من العمل المبدئي ضمن برنامج سياسي وطني حريص .

وبالنظر لإبتعاد قوى اليسار الديمقراطي ، في الغالب ، عن مثل هذه التصرفات الإنتهازية وإصرارها على الإشارة وبمختلف الطرق إلى الخلل والإعوجاج لدى الحكام القمعيين ، فقد أدى ذلك لأن تكون في متناول مرمى الأجهزة القمعية لهذه الأنظمة التي لم تتوان عن إحضار التهم الجاهزة مسبقاً لتجعل منها السيف الذي تشهره ضد الفكر اليساري الديمقراطي التقدمي ، خاصة في تلك المراحل التي يتبنى فيها هذا اليسار سياسة تقف في مواجهة سياسة القمع التي يتعرض لها هو بالذات والتي تتعرض لها الجماهير الشعبية وتنظيماتها الحزبية والنقابية.

وهذا ما حدث فعلاً في كل الأنظمة التي تبنتها الدول العربية . هذا بالإضافة إلى تأثير العمل السري وتداعياته على مجمل النشاط اليساري الذي برز بشكل واضح إثر اول فرصة يستطيع فيها اليسار ان يخرج للجماهير بشكل علني دون إتخاذ الإجراءات الأمنية لحمايته من القمع المتواصل الذي يتعرض له . لقد أدى كل ذلك إلى ضالة التجربة في العمل الجماهيري ، بالرغم من نجاح اليسار نوعاً ما بنشر الفكر الوطني التقدمي حتى ضمن نشاطه العلني المحدود هذا .

لقد أدى كل ذلك لأن يكتسب اليسار الديمقراطي من هذه التجارب النضالية التي مرت بها الشعوب الثائرة في الدول العربية خبرات غنية كثيرة يمكن توظيفها ، إذا ما تم إستيعابها وتحليلها بشكل علمي دقيق ، لتطوير العمل المستقبلي بشكل افضل واكثر فرصاً للنجاح . فلقد افرزت هذه الإنتفاضات الشعبية معطيات وقوى كانت حتى أمس القريب قبل إندلاع هذه الإنتفاضات تعتبر من العوامل الصعبة التعامل معها بالنظر لقوة القمع المسلط من قبل الأجهزة الحاكمة أولاً ولوجود عوامل ذاتية وموضوعية سياسية واقتصادية وثقافية صعبة ومعقدة ساهمت في ضمور مثل هذه القوى واختفاء مثل هذه المعطيات ثانياً . لقد أوضحت الإنتفاضات السمات التي تشترك فيها المعطيات الذاتية والموضوعية في كل مجتمع من هذه المجتمعات بالرغم من تباينها جغرافياً عن بعضها البعض .

وفي كل ذلك لم تكن الأحزاب والقوى اليسارية التي واصلت مسيرتها النضالية من خلال إستمرارها بتبني مصالح الجماهير في صفوف الإنتفاضة فقط ، بل كانت وفي جميع مراحل عملها السياسي قادرة على صياغة خبراتها النضالية ببرامج تلبي حاجة المنتفضين وتعكس شعاراتهم على الواقع العملي . فالعمل المثمر يتبلور من خلال الخروج إلى الشارع ورفع الشعارات المختلفة ذات الوجهة الأيديولوجية السياسية والثقافية الواضحة التي لها القدرة على قيادة الجماهير من خلال التأكيد على اهداف الإنتفاضة والسير بثبات فكري وعزيمة ثورية على تحقيق هذه الأهداف . وهذا هو الفيصل في نجاح قوى اليسار في المشاركة في العملية السياسية التي تلي سقوط الأنظمة القمعية . إلا أن المهم ليس في المشاركة الهامشية التي يريد اليسار من خلالها إثبات وجوده على الساحة السياسية فقط ، بل ان المهم هو التأثير على هذه الساحة وسحبها نحو القرار الذي يستجيب أكثر ما يمكن لتلبية وتحقيق اهداف الثورة الجماهيرية . إن مثل هذا الأمر سوف لن يتحقق دون وجود البرنامج السياسي الواضح المعالم والأهداف ودون ولوج مناصلي اليسار ساحة العمل بكل إصرار وعزيمة ونزاهة ونكران ذات ليصبحوا فيه المثال الذي يُشار إليه ويُقتدى به .

لقد أفرز سقوط بعض الأنظمة الدكتاتورية القمعية في الدول العربية ، إثر الإنتفاضات الجماهيرية ، معطيات جديدة على الساحة السياسية في المنطقة عموماً تشابكت فيها الإنتماءات القومية مع الأصطفافات المذهبية الدينية والقناعات السياسية ، فتبلورت

أمام المواطن من خلال هذا الإشتباك ردود فعل آنية أصبح من الضروري وضعها في مسارها الذي يصب في نقل الأوطان التي حدثت فيها هذه التغيرات إلى مرسأ الحضارة العالمية بعد أن أغلقت عليها الأجهزة القمعية كل المنافذ للحاق بالركب الحضاري العالمي . وفي هذه الحالة لا بد وأن تكون قوى اليسار هي الفعالة في هذا الإتجاه إلى جانب القوى الأخرى المؤمنة بالديمقراطية حقاً وفعلاً لا قولاً وتبجحاً . فما هي هذه المعطيات وما هي الكيفية التي يجب ان تبلورها قوى اليسار والقوى الديمقراطية عامة للتفاعل معها :

أولاً: ممارسة القوى التي راهنت على الإصطفافات القومية والمذهبية تأثيراً عاطفياً أنياً على قطاعات جماهيرية واسعة أرادت من خلالها إعطاء التغيير طابعها الذي تؤمن به قومياً او دينياً وإبراز هذا التوجه كبرنامج سياسي يداعب العواطف اكثر مما ينشغل بجوهر التغيير في كافة المجالات التي اهتمتها الدكتاتوريات الساقطة والتي تشمل كافة مراحل الحياة . وهذا مما أدى إلى ان يتعامل المواطن مع مفردات جديدة تتردد على ألسنة الناس بشكل عاطفي في اكثر الأحيان . وهنا تكمن مهمة القوى الديمقراطية عموماً وقوى اليسار بشكل خاص في توجيه ردود الفعل العاطفية نحو العمل الوطني البرنامجي والموجه صوب الإنتقال بالمجتمعات إلى مسيرة الحضارة العالمية وليس العيش على فتاتها ، كما تعيش مجتمعاتنا اليوم .

ثانياً :

ما يواجه هذه المهمة سلبياً هو تشتت القوى الديمقراطية واليسارية التي تركت فسحة واسعة تتصدر فيها القوى الرجعية والقومية الشوفينية لبعض مواقع التغيير الذي حدثت بفعل الإنتفاضات الجماهيرية التي لم تكن هذه القوى فاعلة فيها حين إنطلاقها . إن الخطر الناجم عن إستمرار هذا التشتت للقوى الديمقراطية واليسارية يكمن في إمكانية ديمومة التوجه القومي الشوفيني والديني الطائفي الذي برز الآن في جميع الدول العربية التي تم فيها كنس الأنظمة الدكتاتورية القديمة .

فما العمل إذن...؟! لا طريق سوى وحدة القوى الديمقراطية واليسارية على برنامج سياسي واضح المعالم والأهداف ، بعيداً عن المزايدات وحرق المراحل ، وغير

متهاذن على حساب المبادئ الأساسية للفكر الديمقراطي عموماً واليساري بوجه خاص . ان القوى الديمقراطية في المجتمعات العربية لديها من الطاقات والإمكانات التي تؤهلها لإيجاد كثيراً من الركائز التي يجب ان تعمل عليها مجتمعة ، خاصة وعلى الأقل في هذه الفترة بالذات التي تتصاعد فيها وتائر الفكر الشوفيني الرجعي في المنطقة برمتها . ولا يمكن تحقيق ذلك إذا لم يقترن العمل الديمقراطي بتوجهه نحو فصائل الشعب عامة وكل الجماهير التي تسعى إلى التغيير، مهما تنوعت مشاربهم السياسية وتباينت مواقعهم الإجتماعية واختلفت إنتماءاتهم الدينية والمذهبية. وحدة الديمقراطيين واليساريين مهمة لا بد من تحقيقها لإبعاد شبح الطائفية الرهيبة والتعصب القومي العنصري عن المنطقة برمتها . وحدة لا تعني التفريط بحقوق الأديان والقوميات والطوائف , بل بالعكس تؤكد على إحترامها وإزالة كافة العراقيل التي تُعيق ممارستها او تحول دون نموها وتطورها بالشكل الذي يضمنها للجميع دون إستثناء وبالشكل الذي يستوعبها ضمن الكيان الوطني الواحد .

ولابد لهذه الوحدة الديمقراطية من ان تتوجه لكسب الشباب للعمل الديمقراطي واليساري. إذ ان ذلك امر لا مفر منه ، إن أرادت قوى الديمقراطية واليسار ان يكون لها المستقبل الفاعل في المناطق التي تنشط فيها جماهيرياً .

كما يجب تنشيط دور المرأة في المجتمعات التي تخلصت من القمع الدكتاتوري والأنظمة الشمولية وذلك من خلال دراسة العوامل الذاتية والموضوعية المؤثرة في هذا الموضوع . فالعامل الذاتي ينصب على الطبيعة التي نشأت وتربت وتعلمت فيها المرأة في المجتمعات التي ظلت أكثرها منغلقة على مساهمتها في مجالات الحياة المختلفة ووقفت ضد اعتبارها صنواً للرجل لها ما له وعليها ما عليه .واستناداً إلى ذلك نشأت أجيال نسوية تقف موقفاً رافضاً لنيل المرأة حقوقها التي تستحقها كنصف المجتمع . لذلك ظل عمل منظمات الدفاع عن حقوق المرأة عملاً يقتصر على تلك النخبة المثقفة من النساء اللواتي تجاوزن حدود " الأدب " البرجوازي لينهضن بواقع المرأة المشوب بالإضطهاد والتهميش والإحتقار إلى الواقع البشري الحقيقي الذي لا يفرق بين الرجل والمرأة في المجتمعات التي تحترم الإنسان وحقوقه بغض النظر عن جنسه ولون بشرته ودينه وانتماءه القومي.

اما العامل الموضوعي فقد تبلور من خلال ما وضعتة الأنظمة الشمولية من قوانين وتعليمات كرست هذا التصرف الذي دعمته قوى التخلف الديني المعادي للمرأة اصلاً باعتبارها ناقصة عقل ودين ولا يمكن الوثوق بتصرفاتها التي لم تنظر لها هذه القوى

إلا من خلال شبقتها الجنسي وتدنيها الخلقي في تعاملها مع كل ما يخص هذا الكائن الذي خلقه نفس خالق الرجل ، كما تؤمن هذه القوى نفسها بذلك ، والذي جعله على احسن تقويم والمسمى بالمرأة ايضاً .

فعندما يُصار إلى تنشيط وتعزيز دور المرأة في المجتمعات الجديدة يجب إيجاد وبلورة معطيات جديدة ايضاً للتعامل مع المرأة . وهذه المعطيات هي معطيات فكرية بالدرجة الأولى يواجه بها الفكر اليساري الديمقراطي التقدمي الخطاب الديني الرجعي المتخلف ، فاضحاً عداءه للمرأة ومحارباً لدونيتها التي وضعها فقهاء السلاطين ، منطلقاً من المطالبة الملحة على نشر الوعي والتعليم في كافة مراحلها التي تؤسس لخلق أجيال تنفض عنها غبار التخلف الذي مارسه الخطاب الديني طيلة القرون الماضية . ولا يمكن لأية قوة من القوى السياسية الفاعلة الآن في المجتمعات التي جرى أو التي سيجري فيها التغيير ان تعمل على المطالبة الجدية والفاعلة لتحقيق ذلك غير القوى اليسارية والديمقراطية على العموم. إن عملاً كهذا ، كما هو العمل في كافة مجالات التجديد والتطوير ، سوف لن يكون سهلاً وخالياً من المخاطر والعراقيل التي تضعها القوى الرجعية امامه ، إلا انه الطريق الذي لا بديل له لإلتحام نصفي المجتمع الذي لا يمكن له ان يستمر في مسيرته العرجاء على ساق واحدة ، إذا ما اراد اللحاق بالركب الحضاري الأممي ، ومثل هذا العمل بكل ما تلفه من مخاطر وعقبات لا يمكن ان يتحقق دون ان يتبناه الفكر اليساري الديمقراطي الموحد .

إن نشاطاً كهذا لا بد وأن يصطدم بإطروحات ونشاطات الإسلام السياسي وخطابه الذي سيعمل جاهداً لعرقلة مثل هذه المشاريع. إلا أننا يجب ان لا نجعل من ذلك عائقاً امام العمل الديمقراطي الموحد الذي لا بديل له في الوقت الحاضر. ولو إختصرنا هذا التوجه على الساحة السياسية العراقية لأمكننا اعتبار التيار الديمقراطي العراقي الذي تأسس في خريف العام الماضي البديل الحقيقي للقوى السياسية الإسلامية المتنفة اليوم على هذه الساحة. لذلك فإن الإنخراط في صفوف هذا التيار وبلورة هذه التجربة إلى جانب الأحزاب الديمقراطية واليسارية سواءً العاملة منها مع هذا التيار او التي لا زالت بعيدة عنه ، يصبح امراً ذا اهمية إستثنائية لكل مؤمن بالديمقراطية ولكل من يسعى لأن تكون هي الظاهرة التي تعم الساحة السياسية العراقية . إن نجاح وحدة الديمقراطيين العراقيين سيكون له ، بكل تأكيد ، أثراً واضحاً على بلورة الفكر الديمقراطي في المنطقة عموماً ويزيد من إمكانيات الإنتفاضات الجماهيرية لكنس ما تبقى من الأنظمة الشمولية القمعية في المنطقة برمتها .

فلا بد إذن من مواجهة خطاب الإسلام السياسي مواجهة علمية واقعية . ولا يمكننا الحديث عن مواجهة هذا الخطاب دون أن نتواجد على ساحته بالذات وليس بعيداً عنه . أي أننا لا يمكن أن نربح هذه المواجهة دون أن نتسلح بالفهم العلمي للدين وبالتحليل النقدي للخطاب الديني وبالمقدرة على ربط هذا الخطاب بالتوجه السياسي للأحزاب والمنظمات التي تعلن عن واجهاتها الدينية في الوقت الذي تسعى فيه لتحقيق أغراضاً سياسية بحتة . لذلك فإن الرأي الذي يدعو إلى ترك الإنشغال بأمور الدين يقود بالضرورة إلى عدم القدرة على مواجهة خطاب الإسلام السياسي إنطلاقاً من نفس الآليات التي يوظفها هذا الخطاب . فإذا سعينا إلى مواجهة خطاب الإسلام السياسي بآليات العلمانية أو الديمقراطية أو أية فكرة أخرى ، فإن إمكانيات نجاح هذه المواجهة ستكون قليلة جداً وذلك للأسباب التالية :

1

. عدم قدرة كثير من مروجي خطاب الإسلام السياسي إستيعاب الفكر العلمي الذي لا ينسجم وأفكارهم. وحتى لو إستوعبوه فإن أبسط ما يجيبون عليه حين مواجهتهم به بأنهم لا يعترفون بمثل هذا الفكر وعلى هذا الأساس يبررون رفضهم له ، وبالتالي رفض من يحاجونهم بهذا الفكر .

2

. وبسبب ما ذكرناه أعلاه فيما يتعلق بالمستوى الثقافي للجماهير في معظم المجتمعات الإسلامية فإن إستخدامنا لخطاب لم تتعود الجماهير على سماعه سيفقدنا الكثير من القدرة على التوغل بين هذه الجماهير ومخاطبتها ، في الوقت الذي أصبحت مسامعها تتقبل وبمرور الوقت بعض المصطلحات والمقولات الدينية التي جرى عكسها عليها بصيغة خطاب الإسلام السياسي . وما علينا في هذه الحالة إلى أن نعيد صيغة هذه المصطلحات والمقولات بالشكل الذي يسير باتجاه التطور الفكري في المجتمع .

3

. يحاول خطاب الإسلام السياسي أن يربط الفكر المناوئ له ، خاصة ذلك الفكر الذي يدعو إلى العلمانية والديمقراطية وحرية الرأي والدولة المدنية ، بالكفر ومعاداة الدين (سابقاً كانت الشيوعية واليوم العلمانية) . وعلى هذا الأساس فإن توجهنا لإفهام الجماهير بالدين بشكل لا يتعارض والحالة الثقافية السائدة والساعي إلى الإنتقال بهذه

الحالة نحو الأحسن دوماً سيجعلنا نمتلك سلاح الدين نفسه لنواجه به خطاب الإسلام السياسي بين هذه الجماهير التي ستشهد طروحاتنا هذه وتقارنها مع طروحات الإسلام السياسي . إن مثل هذا التوجه سيجعل من الجو السياسي الذي يريد خطاب الإسلام السياسي أن يختزله إلى الدين فقط جواً أكثر سعة وانطلاقاً وتنوعاً . وهذا سيقودنا إلى السبب الرابع وهو :

4

. كثيراً ما يدعو خطاب الإسلام السياسي إلى إنقذ أولئك الذين يحاولون تنفيذ خطابه بوسائله بالذات بأنهم دخلاء على الدين ولا شأن لهم بذلك وعليهم أن يتركوا الدين لأهل الدين ، تماماً كما يجري عمل أي أخصائي ضمن إختصاصه دون تدخل من ليس له علاقة بهذا الإختصاص بعمله . إن هذا المنطق مرفوض تماماً وذلك إستناداً إلى خطاب الإسلام السياسي نفسه الذي يدعو الناس إلى الإلتزام بتعاليم الدين يومياً . وهذا يعني أنهم يطالبون بأن يشكل الدين واحداً من المفاصل اليومية الهامة التي يجب أن يمارسها الفرد دون إنقطاع . وعلى هذا الأساس فإن كل فرد في المجتمع يجب أن يطلع على مفردات ما يمارسه ليفهم هذه المفردات بشكل يؤدي به إلى ممارستها بشكل جيد ومقتنع أيضاً لا بشكل ببغائي إجباري . وذلك يعني بعبارة أخرى ضرورة إنشغال كل فرد مُطالب بالإلتزام بالتعاليم الدينية أن يدرس ويفهم هذه التعاليم على حقيقتها ، ومثل ذلك لن يتم دون الإحتكاك بها يومياً ومناقشة طرق القناعة بها ، لاسيما وإن كثيراً من الآيات القرآنية تؤكد على أن هذه النصوص " لقوم يتفكرون أو لقوم يعقلون "

ولتحقيق نتائج إيجابية في هذه المواجهة فإنها يجب ان تنتشعب لتشمل العملية الثقافية برمتها بدءاً من مراحل التعليم الأولى ثم كل مراحلها الأخرى ومروراً بمحو الأمية ونشر الثقافة العامة بين الجماهير وانتهاءً بتأهيل كل وسائل الثقافة العلمية والأدبية والفنية بما فيها الثقافة الدينية الموجهة . كما لا ينبغي إهمال دور الإعلام في مثل هذه المواجهة والذي سيلعب الدور الفعال في نشر الوعي الثقافي أعلاه ومواجهة إعلام الخطاب السيادةيني (السياسي - الديني) .

إن أهمية الإعلام تتطلب أن يكون إعلاماً بمستوى الجماهير وليس إعلاماً للنخبة . فإعلام الإسلام السياسي ينطلق في الواقع من كثير من الممارسات الدينية التي يرتبط بها الفرد في المجتمعات الإسلامية إرتباطاً عاطفياً فطرياً ، إذ لا يعمل خطاب الإسلام السياسي إلا على دغدغتها وتحريكها بنفس الشدة العاطفية الفطرية المتأصلة لدى الفرد

وبذلك يتبجح بمقدرته على تحريك الملايين إلى جانبه ، وفي الواقع إن هذا التحرك ما هو إلا تعبيراً عن مشاعر تفتش عن الانفراج وانعكاساً لواقع يفتش عن البديل الذي لم تجده هذه الجماهير لحد الآن لا في الإسلام السياسي ولا في غيره .

وختاماً لا يمكننا إلا القول بأن الحالة البائسة التي تمر بها المجتمعات الإسلامية والتي تزداد بؤساً وسوءاً وتخلفاً في كل يوم يمر على هذه المجتمعات دون أن ترى ما تستطيع أن تبني عليه آمالها في حياة حرة كريمة تتحقق فيها العدالة الإجتماعية والرفاه الاقتصادي واحترام الإنسان وحقوقه ، سببتها - وبشكل أساسي - تلك الأنظمة السياسية التي تقبع تحت جبروتها وقمعها هذه الجماهير التي كانت حتى أمس القريب لا حول لها ولا قوة . الجماهير التي كانت تفتش عن المنقذ لها ولم تعثر عليه في هذه الدنيا ، فدفعها واقعها المليء ، إضافة إلى القمع والإضطهاد ، بالجهل والمرض والتخلف إلى التوجه نحو الغيب ، علها تجد في الدار الآخرة ما عجزت عن الحصول عليه في الدار الأولى . فكان التوجه نحو الدين بشكله العفوي الذي إستغلته بعض الفئات السياسية لتجعل منه صحوة دينية مارست فيها خطاباً برز على أشكال مختلفة ومتناقضة أحياناً تناقض دعاته وما ينتمون إليه من فرق ومذاهب ظل الفرد المحروم المُغتصب حائراً بينها جميعاً . فازداد بذلك إضطهاده وتنوع قمعه الذي لم تقتصر ممارسته على السياسي المحترف فقط ، بل تجاوزه إلى السياسي الذي ربط ظهوره على هذا المسرح بالدين وأوجد له خطاباً خاصاً به ضمنه بعض المعتقدات الدينية التي صاغها أو أولها بنفسه ليوهم الناس بانه رجل دين لا رجل سياسة . هذا الخطاب الذي يُمارس اليوم في وطننا العراق وفي كثير من المجتمعات الإسلامية الأخرى ما هو إلا الخديعة الكبرى التي يواصل إرتكابها تجار السياسة الجدد ، بعد أن مارسها ولا زال يمارسها تجار السياسة القدماء ، ولكن بجبة وعمامة ومسبحة هذه المرة .

لذلك فإن ما ندعوا إليه من خلال الإنتفاضات الجماهيرية التي بدأت في المناطق العربية والتي قد تشمل كثيراً من مناطق المجتمعات الإسلامية قريباً هو تسليح هذه المجتمعات بالفكر النير الذي يستطيع فرز الغث من السمين ومواجهة قوى الخطاب الديني المُضلل بخطاب علمي يتناول المقاصد الحقة للدين ويسحب البساط من تحت اقدام المتاجرين به .

* أُلقيت في الندوة التي اقامها النادي الثقافي العراقي في بودابست - هنغاريا بتاريخ

30.06.2012